

العدالة اللغوية في المجتمع المغربي: مقارنة مفاهيمية وتحديد للإكراهات وسبل التطوير

نادية العمري*

عبدالله فطيش*

الملخص. شغلت مسألة العدالة الفلاسفة والمفكرين والقادة السياسيين والحكماء منذ بداية التاريخ الإنساني. غير أن مفهوم العدالة اللغوية راح يفرض نفسه على التفكير والمفكرين منذ فترة ليست بالبعيدة، بعد أن تمكن مفهوم العدالة الثقافية، أي "أولوية الحقوق الثقافية" من أن يصبح حقلاً مهماً من حقول علم الاجتماع البشري وبهذا المعنى، فإن فكرة العدالة اللغوية جديدة على الثقافة العربية إلى حد كبير ومنها المغرب على وجه الخصوص، وهذا المقال محاولة لبلورة هذا المفهوم وإدراجه في سياق علم الاجتماع اللغوي، وإظهار تطبيقات العدالة على القضايا اللغوية، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تناول مفاهيم مثل الحقوق اللغوية والتسامح اللغوي وغير ذلك من المفاهيم المجاورة، ثم إن الغرض الأساسي من هذا المقال هو عرض الوضع اللغوي في المغرب في سبيل مقارنة العدالة اللغوية في جذورها ومشكلاتها والحلول الافتراضية لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، العدالة اللغوية، المنظومة التربوية، اللغة، التعدد اللساني.

العدالة اللغوية في المجتمع المغربي: مقارنة مفاهيمية وتحديد للإكراهات وسبل التطوير

1. المقدمة

قد يكون مفيدا القول في هذا الاستهلال إن معالجة موضوع العدالة اللغوية ليس أمرا سهلا بسبب حداثة المصطلح، تداول واستعمالا، أو من حيث المفهوم الذي لا يزال يكتنفه بعض اللبس والغموض.

لكن على الرغم من حداثة المصطلح وجاذبيته، يدرك الباحث بدهاء أنه قابل للتدارس والتحديد فالمتعمن يرى في موضوع العدالة في بعده الاجتماعي والأخلاقي، أنه شغل منذ القدم الحكماء والفلاسفة، فتناوله الإغريق ضمن فلسفة العدالة، وخصوصا بعد أن تخطى الإنسان المرحلة الفطرية الطبيعية ودخل الحالة المدنية أو ما يعرف بالحالة الاجتماعية بحسب نظريات العقد الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي، غير أن المفكرين لم يهتموا بالعدالة اللغوية أو بوضعيتها المخصصة أو المطبقة على اللغات إلا حديثا.

يبدو أن الفلاسفة والسياسيين اشتغلوا بمسألة العدالة الثقافية، أو بأولوية الحقوق الثقافية، قبل مصطلح العدالة اللغوية، ولهذا يمكن القول إن مسألة اللغات كانت تعالج دائما في الخطاب العام الذي يتناول مفهوم الثقافة.

من هنا نشير إلى أن طرح موضوع العدالة اللغوية جديد على المنظومة الثقافية المغربية، من المنظور الفلسفي والقانوني والفكري، فهو في مرحلته الجنينية، ولا نبالغ إذا أكدنا أنه لا يزال في طور التبلور والتكون حتى في الثقافات الليبيرالية الغربية ذاتها. فالمصطلح لم يرد عربيا إلا في كتابات ضئيلة، تدور في كليتها حول تشريح الواقع اللغوي وإفرازاته السوسيوثقافية. كما يمكننا القول إن موضوع العدالة اللغوية لم يحقق إلى الآن، ولم يعرف تراكما معرفيا نظريا كبيرا بالصورة التي عرفتها مجالات معرفية معاصرة أخرى في ظل العولمة وتطور التقنيات المعلوماتية [1].

لهذا، علينا في هذا المقام بسط مفاهيم العدل والعدالة واللغة لتدارسها، وإظهار العلاقات القائمة بينها، وممارستها في المجتمعات التعددية، كي يتسنى لنا تجاوز بعض التعريفات الكلاسيكية لتلك المصطلحات التي لا شك في أنها أوسعت بحثا وأشبعت تحليلا عبر العصور المتعاقبة.

يفيد هذا ضمنا أننا سنبرز تطبيقات العدالة على المسائل اللغوية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة التطرق إلى مفاهيم مجاورة أو محاينة تنماهي معها، كالحقوق اللغوية والمواطنة اللغوية والتسامح اللغوي... وهي مصطلحات أصبحت تطفو على سطح الثقافة المعاصرة ومعارفها، فضلا عن البحوث اللسانية الاجتماعية والقانونية والتعددية الثقافية والاقتصادية، لارتباطها بمجالات الحياة المختلفة.

يمكن إجمال الأسئلة الإشكالية المرتبطة بهذا المقال في الآتي:

- ما مدى تجسيد مبدأ العدالة اللغوية في الواقع، وكيف نساهي بين لغات متباينة في قدرتها وأهليتها لاستيعاب جميع مستجدات الحياة في مختلف مناحيها؟

- أليس من المفارقة، في زمن العولمة الذي تركز فيه هيمنة لغوية أحادية على العالم قاطبة، أن تنادي النخب بالتعدد المؤدي إلى التمرق بدلا من الالتفاف حول لغة عربية قوية تمتلك من أسباب المنعة ما يؤهلها لتحدي الهيمنة اللغوية المعولمة؟

أولا: تعريف مصطلح العدالة اللغوية

ساد العرف بين الدارسين، واقتضت صرامة المنهج العلمي أنه حين يضطلع الباحث بقضية ما، أو يسعى إلى إبراز ظاهرة كيفية كانت طبيعتها، أن يحدد أولا المفاهيم التي تحيل إليها المصطلحات المفاتيح، لإيضاح الرؤية وتبديد ضبابية المسار، ومن ثم يتجلى تصور المفهوم ومحتواه وعناصره.

يقول ابن منظور: "إن العدل هو ما قام في النفوس أنه مستقيم" ويقابله في اللغة الفرنسية كلمة justice، وتعني التقدير المنصف والاعتراف واحترام الحقوق وما يستحقه كل فرد، وهو ما يؤدي إلى إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه، أي إن العدل "هو إعطاء كل ذي حق حقه، أو وضع الأمور في مواضعها الحقة" [2].

إذا العدل يعني تمكين أصحاب الحقوق من حقوقهم، لأن الحقوق معرضة للاعتداءات والانتهاكات والخصومات، لكونها مرتبطة بحماية الذات الإنسانية، ولذلك ندرك أن إقامة العدل ليس أمرا هينا، لما يكتنفه من ملبسات الاجتماع، ولما لأحواله من انعكاسات عليها. فإذا كانت العدالة تعني في استعمالها المتداول والشائع بين الناس الوقوف على مسافة واحدة تجاه أفراد المجتمع، من دون تحيز لطرف على حساب آخر، وفق قواعد ومبادئ مقررة سلفا، وهي كناية عن تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروة، ومقاومة جميع أشكال التفاوت الطبقي، والاستغلال والفقر والتمييز، وتنمية علاقات التضامن والتكافل بين أبناء الوطن، فربما لا يستثني هذا الوصف العدالة اللغوية التي نحن في صدد تحليلها.

إن ما يهمننا من مفاهيم العدالة في هذا المسعى هي تلك التي تركز على الحقوق الجماعية للجماعات اللغوية الثقافية من منطلق أن العدالة هي "نمط من العلاقات الاجتماعية أو السياسية يتم بموجبه معاملة كل شخص أو جماعة على أساس المساواة، وذلك استنادا إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع".

بناء على ذلك، وجب التمييز في الحقوق اللغوية بين الحقوق الشخصية المتعلقة بالأفراد والحقوق الجماعية التي تعود إلى مجموعات إثنية أو قومية تعيش في ظل دولة واحدة. ومن ثم مازال المتخصصون يجدون في المجال القانوني صعوبات في جعل الحقوق اللغوية فرعا مستقلا بذاته ضمن التخصصات القانونية والسياسية، لذلك هم يقارنون هذه المادة بمفاهيم قانونية اعتادوها وفي مقدمتها حقوق الأقليات التي تتضمن الحقوق اللغوية أيضا، ما يدفعنا إلى القول إن العدالة اللغوية هي أدوات إشاعة العدل بين الأفراد، وهي الآلية التي يتحقق بها العدل بين اللغات التي تؤسس المشهد العام لدولة ما، عبر تبني سياسة لغوية تعددية تعترف بحق كل جماعة لغوية التعاطي بلغتها، إن في الحيز الجغرافي الذي تشغله داخل الدولة - الأمة المعاصرة أو على امتداد وجود الناطقين بها، على أساس من المواطنة اللغوية التي تعني "التوزيع الثقافي واللغوي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات، وعلى أساس تعاقد ثقافي-لغوي بين الدولة والمواطن".

إن من الأوائل الذين تعرضوا لمصطلح العدالة اللغوية وأشاعوه في حقل الدراسات الفلسفية السياسية هو فيليب فان بارس [3]، لينطلق بعد ذلك إلى قطاعات معرفية مجاورة، و كان يرى أنها تقوم على دعائم هي:

العدالة اللغوية في المجتمع المغربي: مقارنة مفاهيمية وتحديد للإكراهات وسبل التطوير

عبدالله فطيش ونادية العمري

زوال الظاهرة الاستعمارية، ومن ثم بدأ هذا الاهتمام يتبلور في نظرية سياسية تعنى بتدبير الشأن اللغوي، وفق رؤية ديموقراطية تعددية تعترف بالتنوع وتصور وحدة المجتمع والدولة معا.

إضافة إلى ما سبق فإن الطروحات التي قدمت في شأن مسألة التنوع اللغوي، والمقترحات التي حاولت حل مشكلاته من أجل تحقيق الانسجام والتناغم داخل الدولة- الأمة، تندرج ضمن نسق أعم وأشمل أطلق عليه مصطلح تيار ما بعد الحداثة، وهو يهدف إلى تجاوز ما اصطلاح عليه وضعية الأكثرية - الأقلية التي تمخضت عنها عمليات بناء الدولة الحديثة، والانتقال إلى وضعية المواطنة المتعددة اللغات والثقافات، وهي المواطنة التي أسست فيها العدالة على دعامتين: الحرية والمساواة في الحقوق اللغوية الثقافية، الفردية منها والجماعية لجميع مواطني الدولة.

لكن مثل هذا التصور يبقى في الأغلب نظريا، لأن المنافسة بين الكيانات اللغوية في المجتمعات تبقى واقعا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره، هنا تتحول السياسة اللغوية إلى فلسفة يتم إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة، إذ يمكن لهذه الفسيفساء اللغوية والقومية، في ظل غياب العدالة الاجتماعية (اللغوية) والوعي الحضاري والوحدوي، أن تكون عاملا من عوامل تهديد الأمن القومي وزعزعة الاستقرار [4].

عرف العالم بدءا من منتصف القرن العشرين تناميا لنضالات الشعوب والأمم المقهورة التي كانت تبتغي التخلص من رواسب الاستعمار وتبعاته، فنجم عن ذلك بالضرورة تبني سياسات وطنية تتوخى التخلص من التخلف في مختلف الميادين، وتحقيق العدالة الاجتماعية المغيبة في الحقبة الاستعمارية، ومنها إحلال اللغة الوطنية محل لغة المستعمر في تسيير شؤون الدولة، وأدى تبني لغة بعينها إلى مطالبة باقي المجموعات التي يتكون منها كيان الدولة المستقلة بأن يكون للغاتها حضور رسمي، بمنأى عن النزعة الفولكلورية، والاحتراف بها بوصفها مجرد موروث تقام له المهرجانات، ما يعني أن التعددية اللغوية تصبح طريقة للحياة والتفكير وليس مجرد سبيل للاحتفاء بالتنوع الثقافي.

يمكننا أن نضيف إلى ما سبق، توالي صدور النصوص والمواثيق الدولية تباعا من الهيئات الأممية خصوصا من منظمتي الأمم المتحدة واليونسكو التي عملت على تشجيع تكريس سياسات لغوية تعددية عادلة، تحمي بموجبها لغات الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والمهاجرين.

بل إن نصوصا كثيرة ربطت بين التنوع اللغوي والتنوع البيئي، وعدتهما في مرتبة واحدة من الأهمية، إذ يتضح أن الضياع المتوقع لكثير من اللغات سيضر بجميع أنواع التنوع، وليس التنوع الثقافي فحسب، ومن حيث هو تعدد وتراء لوجهات النظر عن العالم والنظم الفلسفية، كما سيضر بالتنوع البيئي والإيكولوجي، إذ تبين الأبحاث بصورة متزايدة وجود صلة بين تآكل التنوع اللغوي وتآكل المعرفة البيولوجي.

كما تجد هذه الأفكار صدى لها ضمن إطار فلسفي عام عرف بالعدالة التوزيعية "la justice distributive" التي أسست على مقولة لأرسطو ترى أن الشر أنتجه سوء التوزيع، وبالتالي يؤدي التوزيع دورا أساسيا في استقرار المجتمعات المتقدمة، وهو يشمل جميع المجالات التي تحسن حياة الإنسان وكرامته، وخصوصا التوزيع في المجالين السياسي والاجتماعي .

• الاعتراف بالتنوع اللغوي داخل حدود الدولة، والتأكيد الرمزي للمساواة بين اللغات.

• تبني لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدولة أطلق عليها باريس "اللغة الوسيطة" "lingua franca".

• امتلاك مواطني الدولة المقيمين في أقاليم الأقليات الشجاعة و التواصل لتعلم اللغات المحلية المرسمة وفق مبدأ الجهوية في تلك الأقاليم.

• تبني مبدأ الجهوية اللسانية "Principe de la territorialité linguistique" الذي يقوم أساسا على الاعتراف بحق كل جماعة لغوية في استخدام لسانها داخل حدود إقليمها.

حاول فان باريس في ملفه "Linguistic justice for Europe and for the world" الذي أعده لهذا الغرض، تبيان صور انعدام العدالة ذات الصلة بالتنوع اللغوي، ومن أهمها هيمنة اللغة الانجليزية في أوروبا، وفي العالم كما قدم مجموعة من المبادئ رأى أنها قابلة للتطبيق، وكفيلة بتحقيقها. كما ناقش المسألة من منطلق أن العدالة اللغوية المقصودة هي عدالة تشاركية، وتوزيعية يراد بها حفظ الكرامة بالمساواة بين اللغات، وهو ما يؤدي إلى:

- إدارة الشأن اللغوي المتنوع في المجتمع بسلاسة وانسيابية وبحكمة وموضوعية حتى لا تثار حساسية بين المركز والهامش.

- الاعتراف بالآخر بما يمثله من مغايرة واختلاف، من أجل اجتثاث بؤر التوتر من جذورها، وما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الاعتراف بالآخر واعتماد حقوقه يجب عدم التعامل معها بأنهما "تسويات خاصة أو مؤقتة لمشاكل معينة"، بل لا بد من اعتباره "التزامات وحقوقا أساسية" مطلوبة لتحقيق العدالة في جوهرها، لا البحث عن دواعي الاستقرار فحسب.

- شيوع الاستقرار في المجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الشاملة للدولة - الأمة [3].

تكملة لهذا البسط المفاهيمي، وجب طرح مفهوم اللغة بمنأى عن التعريفات التي ركزت على أنها وسيلة الاتصال المثلى التي تعبر عن الهوية الخاصة، باعتبارها ليست التعبير عن الوجدان، الذي يدخل في مفهوم المثالية، وإنما هي الوجدان نفسه فعلى الرغم من أهمية هذا الطرح، تبقى أوسع من كل حد حاول تأطيرها في "بيت الكائن البشري، فيها ينظم أمور معاشه ويخزن رموزه وثرواته، إنها تؤويه وتحفظ أسراره ومنها يرى العالم ويدركه".

مفاد ذلك أن اللغة تحمل في معجمها ونظامها الصوتي ونحوها تاريخ المجموعة التي تنطق بها وعلاقاتها بالمجموعات الأخرى، وطبيعة هذه العلاقات ومكانة الناطقين بها بين التنقلات الجغرافية والنشاط الحيوي. فهذا كله يترك آثارا وبصمات في اللغة التي هي المصدر الأول لامتلاك المعرفة والتحكم بها استثمارا وتحويلا، ومحدد مهم في تحديد هوية الفرد.

ثانيا: المرجعية الفلسفية للعدالة اللغوية

لو حاولنا تحديد الإطار الناظم لفكرة العدالة اللغوية، لوجدناه يسترشد مرجعيته من حقول معرفية عديدة، تعود في مجملها إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما سنلاحظ أن اهتمام السياسيين بمسألة العدالة والحقوق اللغوية للجماعات التي تعيش في فضاء الدولة الواحدة الحديثة العهد يعود إلى تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة، فهذه المسألة لم تحظ بهذه العناية إلا بعد نزاعات كثيرة ذات منشأ لغوي في مناطق عديدة في العالم، إذ اقترن البحث عن التجانس اللغوي عادة بإنشاء الدول القومية بعد

رشيدة تضع في رؤاها وحسابها واستراتيجيتها عدالة لغوية تراعي حقوق المجموعات اللغوية واحترام اللغة المشتركة التي تتبناها الدولة [7]. لذلك، لو كان ثمة تفاضل، لما كان هناك اختلاف بين الألسن يعد سنة في خلقه، إذ قال تعالى "ومن آياته خلق السماوات والأرض، واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين". فالتعدد اللساني يعني تعايش نمطين من الأداء داخل سياق اجتماعي واحد، لهذا السبب نجد اليوم انبعاثا كبيرا للهويات اللغوية، إذ نلاحظ محاولات كثيرة و شجاعة لمواجهة تحدي الأحادية اللغوية التي تبشر بها العولمة، والتي لا تعني هيمنة اللغات الغالبة، وإنما هي في النهاية هيمنة النموذج الثقافي المخزن في رموز الاتصال.

لذا، نميل إلى تعريف التعدد اللغوي بأنه مجموعة لغات موجودة في مجتمع مختلف النظام والبنية، عاشت جنباً إلى جنب واستعملتها مجموعة معينة، وكان أن حدث ذلك التعايش إما طبيعياً وإما بفضل احتكاك أو استعمار، أو جميع ما يؤدي إلى بروز أكثر في الاستخدام داخل المجتمع. هكذا فالموقف اللغوي الأحادي غير المتزن يتسبب بردات فعل تذهب إلى حد اتخاذ مواقف في الاتجاه المعاكس، كما لا بد من أن نشير إلى أن التعدد سمة الوحدة وجمع الشمل، وليس مشروعاً لتمزيق جميع مكونات المجتمع التي تنعكس على نسيجه.

خيل اللساني ديفيد كريستال "D. Crystal" الزمن الذي ستهيمن فيه اللغة الإنجليزية على العالم أجمع، وتتحول فيه إلى لغة التواصل الوحيدة، وخلص إلى أن هذا سيكون أكبر كارثة تعرفها البشرية عبر التاريخ، الغريب هو أن مسألة انقراض اللغات لا تعني اختفاء جهاز اتصالي فحسب، وإنما تدل على انقراض أمة وضياع ثقافة، وضياع معطيات لعلماء النفس ومتخصصين يهتمون بالعلاقة بين اللغة والفكر، وبالتالي يكون في ذلك ضياع لأداب المجموعة المتكلمة، وجميع ما يعطينا فكرة عن تجاربهم في حياتهم وتصورهم للواقع والعالم [8].

هكذا، فكل لغة تموت تحرمنا من اكتشاف نسق محدد ومخصوص من منظمات العقل البشري حيث تتوالج المقومات اللغوية والنفسية والإدراكية، لأنها تحمل في ثناياها سمات وخصائص فريدة من نوعها ونادرة مقتطفة من زخم الإرث الإنساني ومن هنا تعد ظاهرة ضياع اللغة من المظاهر التي لا تختلف كثيراً في واقعها عن انقراض الحيوانات وفصائل نادرة من الطيور أو النباتات.

لكن الإشكال الذي يطرحه هذا الفهم للغة والعدالة اللغوية ميدانيا هو في صعوبة تحقيقه إجرائياً، نظراً إلى التفاوت الحاصل بين اللغات في جوانب متعددة، إذ يتعلق الأمر بعدد الناطقين بكل لغة من هذه اللغات، ومؤهلات كل منها، ومدى قدرتها على استيعاب التطورات العلمية والاجتماعية وإعادة تمثيلها، والإرث التاريخي الذي يحمله بعضها، وما له من رصيد يعمل على تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحضارية الحالية، لأن قوة اللغة هي من قوة الناطقين بها.

على الرغم من ذلك، تكون هذه التساؤلات عائقاً وعقبة أساسية وفعلية في وجه العدالة اللغوية المنشودة في المجتمع المعين والمحدد، كما أن التجارب العالمية الرائدة في عالمنا المعاصر أظهرت كثيراً من الثغر التي ظلت ترافق تطبيق هذه العدالة على نحو ما ألفينا في سويسرا وكندا وبلجيكا وروسيا وتركيا وإسبانيا وغيرها.

أما العدالة التوزيعية فهي قوام العدالة الاجتماعية التي أضى ينظر إلى العدالة بموجها أنه نظرية سياسية لا فلسفة أخلاقية، وذلك بفضل البصمات التي أضافها جون راولز [5] والإثراء الذي قدمه ويل كيمليكا [6]. اكتسب الحوار في شأن العدالة الاجتماعية وواجبات إعادة توزيع الثروة أهمية في جوانبه الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر طبيعي في تقويم الإمكانيات التي تؤسس للتدخل الذي تتقدم به التوزيعية في سبيل مساعدة الأقليات اللغوية. كما أن فكرة العدالة تنطلق لدى راولز [5] من التراث الفلسفي الذي خلفه جون لوك و جان جاك روسو و إيمانويل كانط، بالدعوة إلى إحياءه بعدما تلاشى وتوقف العمل به منذ عام 1800، و هو لا يركز على فكرة تيرير وجود الدولة، وإنما يعمل على تيرير فكرة توزيع المنافع والأعباء.

تعد نظرية الحقوق الثقافية التي عرضها ويل كيمليكا [6] الأكثر أهمية، وهي التي تبنى فيها مقاربة تحاول الإجابة عن غياب العدالة الثقافية أو الظلم الثقافي، إذ يرى أن من البديهي حين تقويم الأسس المعيارية لحماية الألسنة أن يتم تناول قضية العدالة اللسانية من خلال نظريات العدالة.

و جدر الإشارة هنا إلى أن من رافعات السياسة اللغوية إيجاد خطة لتنظيم استعمال اللغات الموظفة، بتحديد واضح لوظائف اللغة الرسمية المشتركة، وتحديد أدوار اللغات ذات البعد الهوي، ووظائف لغات الانفتاح درءاً للمواجهات أو فك الاستقرار. والمعروف والمتداول في هذا السياق هو أن تلك السياسة اللغوية تكون وليدة مشروع مجتمعي، ووليدة الكيفية التي يحدد المجتمع بها مستقبله، ارتكازاً على المؤسسات التي تتوافر له، ولا بد من أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشمولية، والتنوع الإثني/ المحلي أو الجهوي، وعالمية التقدم والمعرفة، وهو ما يقصد به تعلم اللغة الأجنبية التي ينبغي ألا تصبح انسلاخاً عن الهوية، وإنما وسيلة من وسائل نقل المعرفة وإفادة الفكر الذي لم يعرف كيف يستفيد من جميع ما يعج حوله، على الرغم من أن له النموذج في ترائه.

ثالثاً: التعدد اللساني و العدالة اللغوية

سيجد المحلل لمكونات المجتمعات وتشكيلاتها البنائية المختلفة، إن من حيث إثنيها أو من حيث انتماءاتها أو غيرها، أنه يصعب العثور على مجتمع يتصف بأحادية مطلقة، كما يصعب أن نجد دولة أو مجتمعاً يتحدث بلغة واحدة، ذلك أن التعدد اللغوي أمر واقع وسمة من سمات جميع المجتمعات، وعلى كل سياسة لغوية رشيدة أن تعمل على تأكيده وتهذيبه وتوجيهه بدلاً من محاربتة.

على الرغم من أن التعدد في أغلب المجتمعات البشرية سمة من سمات المجتمع الحي إذ برزت أنواع شتى من مظاهر التعدد اللغوي المتداخل الذي يتسم بالاستقرار والديمومة، فإنه يبدو في أحيان أخرى هش الجانب ومحدود الأجل بسبب الاحتكاك المولد للصراع اللغوي. ومن أبرز نتائج الاحتكاك اللغوي الذي ينشأ بين المجموعات اللغوية، تبي أو فرض استخدام إحدى اللغات على كثير من المتكلمين بلغات أخرى.

لا شك في أن سياسة الإملاء والضغط هذه، أكانت نتيجة متوقعة لسياسة لغوية مخطط لها سلفاً أم حتمية أملتها عوامل اجتماعية طارئة أخرى، فهي تورث جملة من التحديات التي تهدد سلامة البنية الاجتماعية، وهو ما أضى حقيقة مصدر قلق حقيقي لكثير من الناس، وبات يتطلب سياسة لغوية

العدالة اللغوية في المجتمع المغربي: مقارنة مفاهيمية وتحديد للإكراهات وسبل التطوير

عبدالله فطيش ونادية العمري

محددة. ويكون هذا التحديد واضحا بنصوص قانونية تحدد اللغة ما استخدمها في المجالات المجتمعية المتعددة. في المقابل، فإن تبني سياسة لغوية راشدة تأخذ بالحسبان المعطى اللغوي المتعدد وتعمل على احتوائه بتخطيط علمي قوامه الاعتراف والتجسيد على أرض الواقع بواسطة برامج وخطط، يجعل المرء يشعر من خلالها بتحقيق مواطنته التي أساسها احترام الهوية اللغوية، الأمر الذي تكون نتيجته النهائية قيام دولة مستقرة اجتماعيا. ولا نحاول بهذا الطرح أن نخترل جميع المشكلات المجتمعية بتنوعها وتعقدها في المسألة اللغوية، وإنما غرضنا تبيان أهمية العامل اللغوي في مثل هذه القضايا، ومن ثم ينبغي لنا صوغ الأسئلة الكبرى التي تفرق الوعي الجمعي للأمم

إن الدور المحوري الذي تقوم به اللغة في الحياة الاجتماعية وقيمتها باعتبارها وسيلة من الوسائل التي توصل إلى أعلى مراكز السلطة والتأثير، فضلا عن قيمتها الرمزية في تكوين النخب الاجتماعية وفي تثبيت الهوية العرقية، يوفر للمتكلمين والمجموعات اللغوية والسياسية جوا ملائما و أحوالا ملائمة لإنجاح تخطيطهم اللغوي الذي لا شك في أن العدالة اللغوية ستكون من نتائجه المثمرة، وهو سيؤدي إلى حل كثير من المشكلات ذات المنشأ اللغوي في المجتمع

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] الفاسي الفهري عبدالقادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة الطبعة الأولى 2013.
- [2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. بيروت: دار صادر 1988
- [5] رولز، جون. العدالة كإنصاف: إعادة صياغة. ترجمة حيدر حاج اسماعيل بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- [6] كيمليكا، ويل. أوديسا التعددية الثقافية- سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع. ترجمة إمام عبدالفتاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011. (علم المعرفة، 378).

ب. المراجع الأجنبية

- [3] Parijjs, Philippe van, justice for Europe and for the world. Oxford: oxford university press 2011.
- [4] Tollefson, J. (1991). Planning language, planning inequality. London, UK: Longman.
- [7] Cooper, R. (1989). Language planning and social change. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- [8] Spolsky, B. (2004). Language policy. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

لذا، على الرغم من وفرة النصوص القانونية المنظمة للفضاء اللغوي في هذه الدول، فإن هيمنة لغة واحدة على اللغات الأخرى بقيت واقعا معيشيا لا يمكن إنكاره، وهي قضية تحيلنا إلى إشكالية العدل في منطلقاته و مبادئه.

رابعاً: السياسة و العدالة اللغوية

يقصد بالسياسة اللغوية القوانين الرسمية التي تخطط لتهيئة لغة معينة في مجتمعات متعددة اللغات، فتجعل من لغة معينة لغة رسمية بقوة القانون والدستور، لكن السؤال المطروح: ما العلاقة بين السياسة اللغوية والعدالة اللغوية؟

لا شك في أننا نلفي العلاقة بينهما وثيقة، لأن المجتمع المتعدد اللغات قد تهيمن فيه لغة على أخرى من دون وجود قانون أو حماية قانون جائر، فتتعدم المساواة، وبالتالي تضطهد أقليات اجتماعية أو تشعر على الأقل بالحييف والظلم لأنها محرومة من ممارسة لغتها التي جبلت عليها، ويؤدي إحساس جزء من المجتمع بالخلل إلى عرقلة مساره التنموي، بسبب عدم وجود تكافؤ فرص في تعلم لغات المجتمع أو الشعور بتميش واحدة منها تتكلم بها فئة فيه، أو لم تأخذ مكانة تستحقها، ما يجعلها تطلب من السلطة التدخل، وتكافح في أغلب الأحيان من أجل لغتها. فوجود لغتين أو أكثر في مستويين متناقضين أو وجود إحداها في مكانة أرفع، قد يدفع السلطة السياسية إلى السعي للبحث عن التوازن اللغوي أو العدالة اللغوية [1].

سيتطلب ذلك وضع سياسة لغوية يكون أساسها تدبير الشأن اللغوي ومعالجته في الدولة الوطنية لإقرار لغة مشتركة يتواصل بها الجميع، فتكون حاضرة في مؤسساتها المختلفة، ويعمم استعمالها مع مراعاة التكملة الأخرى ضمن المجتمع الواحد، ليحافظ هذا المجتمع على وحدته وكيانه طواعية وعن اقتناع، ومن دون محاولة الدعوة إلى غير ذلك، حتى لا تكون ظلما لبعض مكونات المجتمع وبعض هياكله ومؤسساته. من هنا نقر بأن التدبير اللغوي في ضوء العدالة اللغوية لا يعني التفريط باللغة المشتركة التي يفترض أن تتقبلها الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بناء على ذلك، تعدد السياسة اللغوية إلى وضع برامج أو مشاريع وقوانين، للغات المجتمع حتى لا ترتقي أو تتطور إحداها على حساب الأخرى، ويضاف إلى هذا أن المجتمع المتعدد اللغات يحتاج إلى تحديد العلاقة بين اللغات المتكلمة فيه، أي اللغة المشتركة والرسمية والوطنية ولهجات ولغات أجنبية أخرى.

كما تهدف السياسة اللغوية إلى تكوين الواقع اللغوي بصورة ثلاثية

الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، والتخطيط لبناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقتها بالعالم وبالآخر، ويكون من أهدافها تقليل التناقضات وتيسير الاتصال والتواصل داخل الدولة أو بين المجموعات اللغوية. ولاشك في أن هذه السياسة ستترسخ العدالة بين الجماعات اللغوية المختلفة، وتحد من اختلافاتها وصراعاتها قبل أن توجد، وحتى إن وجدت. كما أنها تهدف إلى استخدام لغتين أو أكثر بالمساواة في جميع المجالات، أو اقتصار ذلك على لغة

LINGUISTIC JUSTICE IN MOROCCAN SOCIETY, THE CONCEPT, WAYS OF DEVELOPMENT

ABDULILAH FUTAISH NADIAH AL OMARI
Mohammad V University, Rabat, Morocco

ABSTRACT_ *This article deals with the concept of linguistic justice in relation to its theoretical background, and its relation to linguistic policy and the issues of multilingualism. the article is part of the sociology of linguistics which draws on the linguistic, political, economic and legal sciences. The ultimate aim of the article is to crystallize the concept of linguistic justice and its applications in language policies. The idea of linguistic justice is new to the Arab culture and Morocco in particular. This article to shed light on this concept, and incorporate it into the context of sociology. In addition, it purports to show the application of justice to linguistic issues, which will necessarily address of language policy and multilingualism. Thus, the main purpose of this article is to discuss the linguistic justice in depth, along with related problems and virtual solutions.*

KEYWORDS: *language policy, linguistic justice, language, multilingualism.*